

حلقة نقاش

مخوياًة بترولية فليجية شركة

المشاركون : د. يوسف الصايغ - مستشار اقتصادي
الشيخ عاي الحليفة الصباح - وزير النفط الكويتي
د. عاي الكواري - جامعة قطر

المنسق : عبد الله محمد النيباري
امية الرحمة الاقتصادية الكويتية

نحو سياسة بترولية خليجية مشتركة

الدكتور يوسف الصايغ :

« هل أفتي أنا ومالك في المدينة ؟ » وفي نفس الوقت أنا لا بلد لي ولا نفط في البلد الذي كان لي . أنا أريد أن أضع بعض التساؤلات تحت صفة تحاشي البئر خير من الوقوع فيه .

فالشعور الذي يراود من يعيش خارج هذه المنطقة هو ما اذا كانت السياسة الخليجية النفطية أنسحاب من العمل القومي العربي أو دعم له بالمعنى الاصيل للكلمة ؟ والجواب ، علينا ان ننتظر الممارسة . والسؤال الثاني هل العمل الخليجي المشترك دعم للاوبك والاوبك ام اننا امام محاولة لايجاد تنظيم جديد أو صيغة جديدة لتأطير السياسة أو تنظيم جديد ؟ وأنا أمل ان يكون الجواب سلبيا . وهل ستعنى السياسة الخليجية النفطية تبدا في التوجهات الاساسية من حيث تيسر التدفقات البشرية وهل سيكون من نتائجه تضيق الخناق على البشر أم بالعكس ؟ وهذا يشمل القطاع المشترك العربي . وهل ان السياسة الخليجية النفطية ستعنى أضعافا للانتماء للعالم الثالث ، أم ستصبح أداة قوة للعالم الثالث ؟ وأخيرا هل ستكون السياسة النفطية الخليجية تجسيدا لبعض ما يقوله بعض المسؤولين لجعل النفط محايدا وانه لا علاقة له بالسياسة ؟ أنا اعتقد وأمل ان لا تكون السياسة النفطية نصب في هذا الاتجاه .

وبعد هذه التساؤلات سانتقل الى ما ينبغي ان تكون عليه السياسة النفطية من حيث التناسق العام ، باعتبار ان كل عناصر السياسة النفطية المادية والعضوية القطرية والدولية والفرصة المتاحة من حيث الترابط العضوي والجدلي وعناصر هذه السياسة تتركز في سياسة « الاستكشاف » وتكثيفه في الوطن العربي . ولكن علينا ان « ننضبط » في الانتاج ، نطمئن على مخزوننا ، ويجب علينا في سياسة الانتاج ان نربطه بأوجه الاستخدام محليا وخارجيا . وكذلك بالنسبة للأسعار لأنه قد تكون الاسعار أداة ضغط علينا لكي ننتج أكثر مما نحتاج ، يجب الا يتودنا ارتفاع الاسعار الى تبديل سياستنا ونزيد الانتاج ، وبالتالي يؤدي الى استنزاف هذه الثروة ، وهنا يأتي موضوع استخدام العائدات .

يجب ان تختار دول الخليج حجما معيناً للانتاج يسمح بالحفاظ على نسبة معينة ومقبولة ويؤدي الى سعر معين يتيح العائدات والأغراض المطلوبة ، دون ان يسمح للسعر ان يكون جهاز ضغط للخروج على التوازن العام ، لأننا بعد عام ١٩٧٣ حصل في المنطقة أنهيار بالعائدات النفطية ، وأنهيار بالأرقام وحصل سبق بالانتاج ، يجب علينا ان نوازن ما بين الاستهلاك الخاص والعام ، والتمثير الخاص والعام والدفاع والأمن القطري والقومي . وان نمي احتياجات دول العالم الثالث المشروعة على ان لا تتحمل ما هو فقط طاقتنا .

السياسة النفطية الخليجية ، يجب ان تعمل كمجموعة لان حجم العائدات متصل اتصالا وثيقا بالسياسة النفطية ، سياسة الاستهلاك ضربت جذورها في الارض العربية النفطية وغير النفطية . وينبغي ضبط هذه العملية في القطاع العام والخاص ، فكثير من المشاريع التي تقام ليست مشاريع استثمارية في سلم الاولويات ، وكثير من المشاريع الانمائية لجرد الظهور . ان النفط يعطينا فرصة ومسؤولية وان المسؤولية تأتي من خلال الفرصة .

هناك فترة محدودة لرسم سياسة رشيدة في مسائل الانتاج والتصدير والتسعر وقبل ان تضع بين المنتجين خارج الأوبك وبدائل النفط يجب كسب القدرة الذاتية . يجب أن نضع في بالنا الحوار الوطني الداخلي ، والامن القومي الشامل وان نلحظ بالمقابل مواقف العالم الأخرى .

بالنسبة للأمن فالامن هو السياح الواقى للمكتسبات الانمائية والمكتسبات الانمائية توفر القاعدة الاقتصادية الصلبة للأمن القومي وللتحرير وبالتالي ينبغي ان نضع في ذهننا دائما ، عند وضع هذه المعادلة أو هذا النموذج للتوازن العام ، ان هناك هدفا توأما مع هدف الأنماء هو الأمن القومي . وبالنسبة للمسؤولية والفرصة ينبغي أن نوسع مجال الحوار الوطني والقومي حول السياسات والفرصة والمسؤولية لكي يكون هناك توافق عام . لأن السياسة ليست شيئا يرسمه المسؤولون في الحكومات انما هي شيء يتم حوله الحوار ، وتوافق واسع النطاق ، لكنه حوار وتوافق مسئول . وبالنسبة لتوزيع الاهتمام قطريا وقوميا ، هناك فرصة للاقطار النفطية لتعين الاقطار غير النفطية على النهوض وهناك مسؤولية على الاقطار غير النفطية لتعين الاقطار النفطية لرسم سياساتها الانمائية ولكي تشعر الاقطار النفطية ان ما يحول من موارد مالية يتجه الاتجاه السليم . وأخيراً بالنسبة للمسؤوليات الدولية ، اذا كان علينا مسؤولية دولية تجاه العالم والاقتصاد العالمي ، فالمسؤولية طريق ذو اتجاهين ، فينبغي أن نلحظ بالمقابل من العالم الخارجي مقابل النفط الذي نبيعه وبأسعار فيها تضحية ، ان نلحظ أن هناك تفهما لقضايا العالم الثالث ولدورنا في دعمها ، اهتماما ببناء النظام الاقتصادي العالمي الجديد وقبولا بالتبدل الذي يتطلبه بناء هذا النظام الاقتصادي الجديد ، وأخيراً وليس آخراً تفهما أفضل وعملا جديا بالنسبة لتحرير فلسطين .

الشيخ علي الخليفة العذبي الصباح :

اذا قلت أنني من الصعب ان اختلف مع الباحث ، فلا غرو ، فهو استاذنا وعلى يده تتلمذنا وتعلمنا مبادئ الاقتصاد . لقد كنت قد أعددت نفسي للنقاش في موضوع مجالات التعاون وزيادة التعاون بين بلدان مجلس التعاون أكثر من نقاش سياسات الانتاج والتسعر في دول المجلس . واذا ما كان لدول المجلس من تأثير على هذه السياسات ، فهذا يرجع لسببين :

الأول انه في تصوري الموضوعي ان سياسات الانتاج والتسعير التي تتبعها دول المجموعة تقارب المثالية داخل دول الأوبك ولا استثنى من هذا التقييم أي من دول الخليج أو دول المجلس .

والسبب **الثاني** هو انه لم يخطر ببالنا عند تأسيس المجلس ان نغير هذه السياسة القريبة من المثالية ضمن المنظمات القطرية العربية مثل الأوابك أو الدولية مثل الأوبك .

ولا ادري لماذا تبرز التخوفات لما اجتمع ابناء الخليج بأن هذا سيقودهم الى خارج النطاق العربي او خارج التعاون مع العالم الثالث او خارج التجمعات التي أثبتت جدواها في السنوات الماضية ، ولماذا المفكرين عندهم هذا التخوف دائماً من أى تجمع عربي اقليمي بحث . في الحقيقة اننا نقبل المسائلة نتمنى ان تكون المسائلة للجميع وليس لمجموعة معينة من الدول . لقد قلت ان تصرف دول الخليج وعلى الأقل الاعضاء في الأوبك ، مثالي او قريب من المثالي خلال العشرين سنة الماضية ونستطيع ان نتكلم هنا سواء في مجال الانتاج أو مجال الاسعار او السيطرة على قطاع النفط داخل الدول الاعضاء .

أولاً : قضية الانتاج :

لقد انعم الله على الخليج بثروات كبيرة . فاحتياطي الخليج يقارب ٨٠٪ من احتياطي دول الأوبك . وان الكثير من الثروات داخل الخليج بالرغم من التصور الذي كان في السابق انها ضخمة ، فان الأيام تثبت ان الثروات اكبر واكبر . اذا بدانا في الكويت ، يمكن القول انه قد نكون أهملنا عملية الاستكشاف لفترة طويلة منذ منتصف الستينات لأن الله قد حباننا بحقلين من اكبر الحقول ، وقد كان إنتاجهما يكفي أى رقم انتاج تقرره الدولة وبالتالي لم تكثف الجهود في مجال الانتاج الا في الثلاث أو الأربع سنوات الماضية — وبالرغم من قصر المدة — فقد اكتشف ما يزيد على ما انتجناه في ١٢-١٣ سنة الماضية وكلما بحثنا اكثر وجدنا اكثر .

ولو نظرنا الى السعودية فان احتياطي السعودية من البترول ضخم لكن المراقب الموضوعي سيجد ان هذه الاحتياطيات تزيد لأن الكميات التي توجد كل سنة أكثر من الكميات المنتجة في كل سنة . وبالرغم من ان هناك مناطق كثيرة لم تصلها يد الاستكشاف المكثف . واذا نظرنا الى قطر وجدنا ان الثروات الغازية الموجودة في قطر والتي اكتشفت في الفترة الأخيرة ثروات ضخمة فقد بلغت ٢٠٠ — ٣٠٠ بليون قدم مكعب من الغاز ما يساوي ٣٥ — ٤٠ بليون برميل من النفط . واذا نظرنا الى الامارات وجدنا نفس الحال . فاذا ما قارنا انتاج هذه الدول باحتياطاتها الضخمة ، وقارنا انتاج دول كثيرة داخل الأوبك باحتياطاتها ، وجدنا الفارق كثيراً وضخماً . ولو اردنا المساواة لتضخم انتاج المنطقة عدة مرات . ولم يحدث ان اردنا يوماً المساواة . ومن كان يريد خرق ثروته في خلال خمس وعشرين

سنة فهذا لا يكون مبررا لنا لنعمل مثله . وانما اذا استعملنا رقم المئة الى واحد (١٠٠-١) نجد جميع دول مجلس التعاون ، على الاقل الدول الأربع في الاوبك تتعداه .

ثانيا : قضية الاسعار :

اذا نظرنا الى قضية الاسعار وجدنا ان دول الخليج كانت هي القائدة الى الزيادات سواء كنا نتكلم عن سنة ١٩٧٠ او سنة ١٩٧٣ او عن سنة ١٩٧٩ . وقبل ان تقوم الثورة الايرانية اجتمعنا في الطائف بمبادرة من الكويت والسعودية وباقي دول الخليج لاننا ارتائنا بداية عدم التوازن بين الانتاج والطلب فالطلب قد بدأ يزيد عن الانتاج داخل هذه الدول ، وان هذه فرصة ينبغي التنسيق لها حتى يزيد الانتاج . ان لدينا احتياطات ضخمة وينبغي الموازنة المستمرة ولذا فلا بد ان يكون هناك عملية موازنة ضخمة . ان ارتفاع الاسعار في فترة قصيرة بنسبة عالية سينتج عنه ازدياد اهمية الدول التي تنتج البترول خارج الاوبك وكذلك ازدياد اهمية البدائل . قبل اربع سنوات لم نكن نتحدث عن الفحم او الطاقة النووية كبديل لكننا نتكلم اليوم . فالفحم والطاقة النووية اقل تكلفة من البترول فسي استهلاكات معينة خاصة في توليد الطاقة وفي المصانع . بالطبع يهمننا ان تأخذ هذه البدائل دورا بديلا للنفط ، انما يجب ان يتم هذا في وقت نستطيع كلنا كمجموعة ان نتكيف معها . ان العملية عملية موازنة مستمرة يجب ان نعرف مصلحتنا ، ومصلحتنا هي ان نبقي على النفط لفترة طويلة والاستفادة من هذه الاحتياطات ماليا وليس بالمعنى الهندسي . اننا نريد بعد مئة سنة ان نستطيع بيع هذا النفط بأسعار مجزية . يجب ان نعمل عملية موازنة بين قدرتنا على التكيف كمجموعة — وهذا ليس مقتصرا على دول الخليج انما دول الاوبك بصورة عامة — والاسعار التي نريدها . وقد نكون بالكويت — حين أقول هذا الكلام عن الاسعار — لم يكن احد في دول الاوبك باندفاعنا في الحصول على اكبر قدر ممكن من الدخل حتى وان كان الثمن هو فسخ عقود قائمة مطلوب منا تقديرها فحين وجدنا ان الاسعار قفزت — في فترة معينة — عن الاسعار الرسمية تركنا الاسعار الرسمية وباشرنا بالبيع بعقود فورية . . . الخ . ينبغي علينا ان نقوم بعملية موازنة مستمرة بين الاسعار وتأثيرها وبين الرغبة بالدخل الاضافي والرغبة بأن لا يتعدى تأثير زيادة الاسعار عن قدرتنا كمجموعة على التكيف — ان بودي ان يصل الطلب على نفط الاوبك فقط ١٥ ٪ بشرط ان نكون راغبين كمجموعة بأن ننتج هذه الكمية . وليس ان تقوم دول الخليج فقط بأكثر من دورها الحالي المطلوب منها . واذا اخذنا مجال السيطرة على الثروات الطبيعية نجد ان دول الخليج هي بين الدول القليلة داخل الاوبك التي سيطرت بكل معنى السيطرة أنتاجا وتسعيرا وتحديدا للربح (اذا كان هناك شركات اجنبية . . .) الآن يحضرني في هذا المجال امر هو ، انه قبل اربعة او خمسة ايام كنت في لندن ابحث مع رئيس إحدى الشركات رغبتة في مشاركتنا في امتياز تملكه من إحدى الدول العربية فكانت اجابته بالنفي وأضاف قائلا « وجودك

معي هناك يجعلهم لا يمنحوني التسهيلات التي يمنحوني اياها املك » وفي الحقيقة يجد المرء في دول الخليج انها تعطي منحا وتسهيلات للشركات كالتي تعطي في دول كثيرة خارج دول الخليج . انني اقر هذه الحقيقة واقولها بهرارة رغبة في تعديل هذه التصرفات . يبقى التعاون داخل دول الخليج في المجالات النفطية . فسي اعتقادي انه بما لدينا من احتياطي ضخمة والثقة بيننا وبين انفسنا يعطينا مجالا لخلق مشاريع استثمارية بترولية مشتركة — قد يكون هذا صعبا نظريا فسي البداية . فالكويت مثلا تريد مشاريع اسالة الغاز ومشاريع كيمياوية ومشاريع تكرير وكذلك السعودية وقطر والبحرين . الخ لاننا كلنا نعتد كدول المورد ذاته . لكن بالامكان اقامة الكثير من هذه المشاريع ضمن كل دولة بمفردها ثم يتم اختيار مشاريع اخرى سواء للتصدير الخارجي او للاستهلاك الداخلي ، نقيمها مشتركين املا بان يزيد هذا من مجالات التعاون . ان اماننا مجالات اخرى للتنسيق فسي مجال تبادل المعلومات في التسويق مثلا . وهذا كم تكلمنا فيه في دول الاوبك لكننا لم نستطع القيام به لان الثقة غير موجودة ، لكن لما كانت خلفيتنا قريبة من بعضها ، فالثقة موجودة على مستوى دول المجلس فمن الممكن ان تبدىء في تبادل المعلومات بالنسبة للتسويق والوقوف امام المشتري بصورة جماعية . فهناك على سبيل المثال الوقوف امام المجموعات مثل $E E C$ واليابان التي تستورد كميات كبيرة من سلعنا الصناعية ومن منتجاتنا البترولية . ان بإمكاننا الوقوف واستعمال قدراتنا . ان السوق المحلي الموجود في المنطقة الخليجية كالعمالة التي نجبرهم بموجبها ان لا يكون هناك تمييز على بضائعنا ان لم يكن هناك تفضيل لبضائعنا . كذلك يمكن الدخول في مشاريع خارج دول الخليج اما لخفض كلفة التسويق او للاستفادة من الموارد المتشابهة والأسواق المتشابهة التي نبتغيها سوية . قد اكون قد دخلت في بعض الدفاع عن دول الخليج ، لكن اى انسان موضوعي يقارن تجربة دول الخليج على مدى عشر الى خمس عشرة سنة الماضية يجد انها لم تعط حقها الكامل في الصحافة او من قبل المفكرين العرب لم تؤخذ كتجربة . انني اعتبر دول الخليج وما حققته مثارا للتفاخر بحيث نحاول ان نحقق اكثر . وليس للتفاخر والثبات فقط على ما حققناه في السابق .

الدكتور علي الكواري

لعل الدكتور يوسف صايغ والشيخ علي الخليفة اطول باعا مني في طرح هذه القضية من الجانبين العملي والنظري ، لذا فان محاولتي هذه سوف تكون محدودة ويمكن ان تكون تعبيرا عن خلجات نفس اكثر منها من صميم الموضوع ، ما اود طرحه هو اننا لا يمكن ان نناقش السياسة النفطية في دول الخليج مثلما تناقش السياسة النفطية في اي دولة اخرى خارج الخليج ، حتى وان كانت بعض الدول التي تنتج النفط لكنه لا يشكل ثقلا كبيرا في اقتصادها . بالنسبة لنا فان السياسة النفطية هي مرتكز كل سياسة وكل استراتيجية اخرى ، وما لم ننظر اليها في هذا الاطار فسي اعتقادي اننا مخطئون ، وقد نبدا في مناقشة امور ثانوية قد لا تكون هي

الامور التي يجب ان نناقشها . ان السياسة النفطية تستمد اهميتها من موقعها الاقتصادي فغني عن البيان ان عائدات النفط تشكل ٩٥ ٪ من ايرادات الحكومة ، وايرادات الحكومة تشكل كل ايرادات المجتمع تقريبا . وتشكل عائدات النفط ٧٠ ٪ من الناتج القومي بشكل مباشر و ٩٥ ٪ من الناتج القومي بشكل غير مباشر . ان عائدات النفط تشكل ٩٥ ٪ من داخل ميزان المدفوعات ، هذا من جانب ، اما الجانب الاخر فهو ان عائدات النفط هي السبب الاساسي في التركيبة السكانية المخيفة والمهددة لمصير هذه المنطقة . كما ان عائدات النفط هي السبب ايضا في وجود عدد من الحوافز الخاطئة التي سيكون لها تأثير سيء طويل المدى على امكانيات المنطقة ، وبالتالي عند طرح السياسات النفطية .

يجب ان نناقش متطلبات السياسة النفطية واهدافها قبل ان نناقش السياسة النفطية . وفي اعتقادي ان اهداف السياسة النفطية تتمثل في ثلاثة اشياء رئيسية :

اولا : دمج النفط في الاقتصاد الوطني . ان النفط يصدر الى الخارج ، وبالتالي فان اثره يتمثل في العائدات — ولقد كان التحدي الاساسي بالنسبة لنا . عندما امتلكنا القرار واشترينا شركات النفط — كان على اساس ان نحقق اقصى عائد من البرميل . وبالتالي يجب ان ندمج النفط باقتصادنا والا نستمر مصدرين للنفط الخام او لمنتجات النفط الخام .

ثانيا : ان النفقات الجارية حاليا في ميزان المدفوعات تعتمد اساسا على عائدات النفط كما ان مختلف اوجه الاستهلاك تعتمد على هذه العائدات ، وعائدات النفط بحكم طبيعتها هي ايراد رأسمالي وبالتالي يجب ان يكون هدف السياسة النفطية معاملة هذا الايراد كإيراد رأسمالي وليس كإيراد جار ، وبالتالي يجب استثمار عائدات النفط في اصول مدرة الدخل وليس توجيهها للانفاق الجاري او للاستهلاك .

ثالثا : ان السياسة النفطية مطلوب منها ان تتوازن بحيث يتخلص مجتمعنا من مجموعة الآثار السلبية التي خلقتها طريقة الانفاق في الفترة الماضية . ولو أننا حاولنا الآن معاملة النفط كما يجب أن يعامل وان يعامل ايراده كما يجب ، ففي اعتقادي أننا لن نستطيع تطبيق هذا . ان القضية قضية سياسة واستراتيجية طويلة المدى بحيث نبدأ في الانتقال من الاعتماد ٩٥ ٪ الى الاعتماد ٩٤ ٪ الى ٩٣ ٪ وهكذا حتى نصل في مدى ٢٠ — ٣٠ سنة الى عدم الاعتماد على النفط . وهذا يؤدي بنا الى انه قبل ان نفكر في السياسة النفطية ، يجب ان نفكر في جدوى انتاج النفط . بمعنى آخر ، اذا توفرت لنا العائدات ماذا سنعمل ؟ واذا انتجنا النفط فماذا ساستفيد منه في بلدي سواء بشكل ايراد او بشكل عائدات ؟ اذا حددنا هذا السؤال فعند ذلك سنرجع لنحدد حجم الانتاج الذي يوفر لنا هذه الاحتياجات وبالتالي يمكن ان نعمل انسجاما بين كل السياسات بعد ان نحدد لها سعرا

رئيسيا . لو رجعنا الى ملامح السياسة الحالية لدول النفط لوجدنا انها لا تعتمد على هذا المنطلق . فالسياسة مرنة تتأثر بالاعتبارات الخارجية للطلب على النفط اكثر من تأثرها باستراتيجية التنمية ، وهذا ما جعل السياسات النفطية وايرادات وعائدات النفط تؤدي الى الكثير من الآثار السلبية . وفي الاساس كان من المفروض ان تكون الآثار ايجابية . فالسياسات التلقائية الموجودة حاليا ، والتي تحكم الانتاج ، لا تنطلق اساسا من جدوى الانتاج أو اقتصادية الانتاج ، وبالتالي إمكانية استخدامه . والسبب في اعتقادي سبب تاريخي لان شركات البترول كانت تنتج النفط وبالقدر الذي تريده . وكانت السياسة العامة ان تحاول الدول تشجيع هذه الشركات الى مزيد من هذا الانتاج ، قبل سنة ١٩٧٠ . ونحن لا نهتم بالانتاج انها المشكلة الاساسية هي قضية العائدات وانفاق العائدات بعد امتلاك النفط ، لقد كان من المفروض ان تنعكس هذه القضية نهائيا ، ونبدأ اهتمامنا — في الحقيقة — من استخدام العائدات ثم يأتي الانتاج ليعبر عن هذه الحقيقة . ان المشكلة الآن لم تعد مشكلة الزيت فلقد ارتبطنا بالزيت وسواء اردنا أو لم نرد — نتيجة للاعتبارات الدولية والمحلية — فسوف يستمر تصديرنا للزيت الى الخارج واستخدامه . وقد تنسحب هذه السياسة على الغاز الطبيعي والمنطقة غنية بموارد غازية لم تكتشف حتى الآن وبعضها قد تم اكتشافه والخوف ان يوضع هذا المورد في نفس القناة التي وضع فيها الزيت بمعنى أن يصدر خاما ويستهلكه العالم الخارجي ونصبح نحت ضغط تلبية احتياجاته ونصينا منه هو الايراد المالي الذي يصب في الاستهلاك ثم يفسد النفوس ويفسد إمكانية النمو في المستقبل وأني لأقول هذا لأننا لم نرتبط حتى الآن بتصدير الغاز الطبيعي غير المصاحب بشكل سائل . بالطبع هناك فرق بين سوائل الغاز الطبيعي التي نستخلصها حاليا ، وهي غازات ثقيلة ، وبين ان نسيل الغاز الخفيف ليصبح مصدر طاقة في دول أخرى . هذا المشروع مطروح مع الاسف في بلدين خليجين الآن هما قطر والشارقة والحديث قد بدأ يكثر حوله ، ولعل من المؤسف له ان يكون هذا المشروع مطروحا ، لا من ناحية الايراد المالي ، لانك تحتاج الى تصدير ٦ براميل من الغاز حتى تحصل على ايراد برميل من الزيت ، ولا من ناحية اثره في التثابكات التي يخلقها الاقتصاد الوطني ، لأننا نصدر غازا بحثا ، بينما قد يكون هذا الغاز اساسا لمجموعة من الصناعات التي قد تكون ملجأنا الأخير عندما يكتشف العالم بدائل للطاقة فتصبح قدرتنا في تصدير البتروكيماويات والأسمدة اكثر من تصديرنا للغاز . ان هناك تخوفا من أن تنسحب هذه السياسة التي تستجيب تلقائيا للضغوط الخارجية وتلبية الطلب العالمي على الغاز ، وهذا تخوف يجب الا يغيب عن بالنا .

النقطة الأخيرة ، هل يمكن أن يخفف وضع التعاون في السياسة النفطية بعض الآثار السيئة غير المحببة في السياسات النفطية الحالية ؟ نظريا ، اعتقد ان هذا يمكن لو كان هناك تصميم على الا تنطلق هذه السياسات من المنطلق

الأساسي وهو جدوى إنتاج النفط . والسبب الأساسي هو ان كل دولة على حدة تقع تحت ضغط لا تستطيع تحمله لكن الدول مجتمعة تستطيع تحمله . وبالتالي اذا كانت هي هذه نقطة الانطلاق في السياسة المشتركة ، وكان هذا هو الهدف ، ففي اعتقادي ان السياسة البترولية المشتركة يمكن ان تقدم لنا أرضية جديدة نتعامل من خلالها وكذلك نرشد سياستنا النفطية . في الحقيقة ان السياسة المشتركة تخفف الضغط عن الدول ويصبح الضغط على جميع الدول مما يتيح مجالا للتفاوض مع مجموعة من الدول المستهلكة للنفط بشكل افضل ، وهذا في الحقيقة قضية أساسية والضغط يكون من صالحها لان كل دولة تستطيع ان تعتذر بأن هذا سياسة عامة .

هذا جانب ، والجانب الآخر هو انه مما لا شك فيه ان تدعيم القدرة الجماعية على الاعتماد على الذات هو من أهم فوائد السياسة النفطية المشتركة ، واعتقد اننا محتاجون الى هذا أبعد درجات الاحتياج . لقد امتلكننا في الحقيقة قطاع النفط لكننا ما نزال نعتمد على أهم الخدمات فيه ، خاصة فيما يتعلق بالتقنية وبالخدمات الفنية بشكل عقود مع شركات اجنبية أو بشكل مشاركة بالشركات الأجنبية ، لاننا محتاجون حقاً لهذه الخبرة . أو قد نشترىها أيضاً من الشركات الأجنبية بثمن معين . والتخوف في الحقيقة في كل الأحوال ، ان تراجع صناعة النفط تكنولوجيا عما كانت عليه وبالتالي فان علينا تنمية تدعيم قدرتنا وامكانياتنا على تشغيل النفط وهذه العملية قد يصعب على كل دولة على حدة ان تقوم بها ، ولكن من الممكن ان تنسق ضمن سياسة جماعية . الناحية الأخرى التي يمكن أن يفيد فيها التنسيق هي القضية التجارية ، سواء التسويق أو قضية التعاقدات والمشتريات الخارجية ، لاننا مشتررون بمبالغ طائلة لتقنيات عديدة وقد يكون تنسيق سياسة الشراء فيما بيننا ذات فائدة . أما الناحية الثالثة التي يفيد فيها التنسيق هي ان نطبق سياسات محلية بدون المشكلة الرئيسية للخليج حالياً ، على سبيل المثال اذا زادت إحدى الدول اسعار نفطها للسوق المحلية — وهذه قضية مطلوبة جداً — لاننا بدأنا نستهلك نفطنا وقد تستهلك بعض الدول خلال ٢٠ سنة ١٠ انتاجها لان السعر لا يعبر عن الندرة الاقتصادية

اننا محتاجون الى تطبيق سياسات تسعيرية جديدة . لكن المشكلة هي ان أي دولة من الصعب ان تطبق هذه السياسات لان الدولة التي بجوارها لا تطبقها لتصبح بذلك ضغط عليها . وهذا طبعا ينطبق على قضايا الاتفاق ذي الأسباب الاجتماعية او الاقتصادية او السياسية وعلى اسعار المنتجات وعلى قضايا الدعم التي قد تكون مضرّة في بعض الأحيان . وأخيراً فان تنسيق السياسات المحلية يمكن ان تكون أسهل ضمن السياسة المشتركة .

مناقشة عامة

د. عبد الله النفيسي :

الحقيقة ان الجانب الضعيف في اطروحات الشيخ علي الصباح ودكتور يوسف صايغ وعلي الكواري هو أنهم تناولوا قضية السياسة النفطية بمعزل عن سياستها السياسي والعسكري ، وهذا السياق في تصوري هو السياق الذي يحدد ما طرح من نقاش حول وضع سياسة نفطية مشتركة لكن مع هذه الملاحظة الجوهرية بودي ان اوجه للشيخ علي الخليفة سؤاليين :

اولا : بما اننا نتناول موضوع التعاون الخليجي ، فالذي يقرأ الوثيقة التأسيسية لمجلس التعاون يلاحظ ان هذه الوثيقة تشدد على التعاون بين الدول الستة في مجالات عديدة كالصحة - التعليم ... الخ . ومن بين هذه المجالات مجال النفط موضوع هذه الندوة . هناك ورقة ملحقه بالوثيقة التأسيسية لمجلس التعاون تتحدث عن انشاء لجنة خاصة بالنفط بغرض التنسيق بين الدول الاعضاء في السياسة النفطية انتاجا ، وتصديرا ، وتسعيلا ، لكن هذا التعاون في تصوري ما زال في طور الاماني . لماذا اقول ذلك ؟ لانه يبدو لي ان سياسة الكويت النفطية مثلا تختلف عن سياسة السعودية النفطية ، والازمة الاخيرة التي كانت موضوع مؤتمر الدوحة الأخير كانت انعكاسا لهذا الاختلاف الجذري في السياسة النفطية التي تتبناها الكويت والسياسة النفطية التي تتبناها السعودية التي تسببت باضرار كثيرة لنا نحن في الكويت وكذلك في البحرين وليبيا . مما دفع وزير الدولة الكويتي لشؤون مجلس الوزراء عبد العزيز حسين لأن يصرح في ٢٠/٦/١٩٨٢ للصحف المحلية بأن هناك أزمة حقيقية تعانيها بعض الدول المنتجة للبترول ، ولقد اضطرت الحكومة الكويتية نظرا للآزمة الاقتصادية التي كانت تمر بها الشهر الماضي ، الى وقف اجراءات الزيادة في رواتب الموظفين والتي قد أعلن عنها في الصحافة المحلية ، وقد أمرت حكومة الكويت بعدم تجاوز المصروفات على الرواتب في الدولة عن مبلغ ٧٠ مليون دينار . انني اريد من الشيخ علي الصباح ان يعلق على هذه القضية . هل هناك فعلا تعاون وتنسيق في مجال سياسة نفطية بين الكويت والسعودية ، أم قدر لنا ان نتحمل السياسة النفطية السعودية ؟

ثانيا : نحن نبيع الغرب نفطنا ويرغمنا الغرب على استثمار هذه الثروات وبنمط جامع ، ثم يقدم لنا الغرب بالمقابل عملة ورقية يتلاعب هو بقيمتها حسب مراده لأن مراكز التقرير النقدي العالمي ما زالت في ايدي مستهلكي النفط الغربيين ، لذلك نجد انه في عشية تعديل أسعار النفط كانت لدول مجلس التعاون خسائر الصرف المسجلة المتعلقة بأموالها تقدر بعدة مليارات من الدولارات ، أثمر الاضطرابات النقدية المفتعلة التي أصابت الاقتصاد الغربي . ترى هل من خروج من هذه الدائرة الشريرة ، لم هذا التركيز على التثمين في الغرب ، وفي الولايات المتحدة وفي أوروبا الغربية بالذات ؟

ما هي احتمالات تعرض فوائضنا البترولية لنفس ما تعرضت له الفوائض الإيرانية وخاصة ان الولايات المتحدة ، في مؤتمرها في المكسيك في الحوار بين الشمال والجنوب ، قد رفضت أن تقدم لدول الاوبك أى موافقة على ضمانات فوائضها .

رد الشيخ علي الصباح على تساؤل النفيسي :

بالنسبة لموقف السعودية وسياساتها النفطية بالنسبة للكويت فأني قد اتفق مع السعودية وقد اختلف في بعض الأحيان . انما يجب أن اعترف كإنسان موضوعي أن تصرف السعودية أكثر اتزاناً فيما يتعلق بالانتاج والتسعير . لقد رأينا بوادر الأزمة من قبل سنتين وطرحنا الحلول الموضوعية لهذا . وفي الحقيقة لقد كان الأمر تشبهاً بالأراء من قبل مجموعة معينة لأسباب سياسية بحتة داخلية ، بالاستمرار في هذه السياسة بالرغم من معرفتهم بأن هذا سيؤثر علينا داخل الأوبك وبالرغم من معرفتهم بأن تأثيرات هذا على الطلب على نفط الأوبك هي أكبر من قدرتنا كمجموعة للتكيف مع هذه التأثيرات وسينتج عنها انخفاض الأسعار . اليوم نجد أن هذه الدول التي كانت تنادي بالمغالطات في الأسعار وكانت ترفض باستمرار الوصول إلى أي حل منطقي لاختلاف الآراء هي نفسها التي تتسابق على تخفيض الأسعار بكميات كبيرة رغم أنني قضيت مدة طويلة لاقناعها للوصول إلى حل وسط للحد من المشكلة وهذه الدول نحن نعرفها واحدة تلو الأخرى . وإن الصناعة النفطية شفافة ، فنحن لا نستطيع أن نعمل شيئاً في بلد معين ولا يمكن لنا معرفته في نفس اليوم . هذه هي طبيعة الصناعة النفطية ، فالأخبار تنتقل بسرعة ونرى تأثيراتها في السوق بسرعة . وإن هذه الدول التي كانت ترفض أي حل وسط هي التي تعطي اليوم حسومات تصل إلى خمسة أو ستة أو سبعة دولارات . هناك دول اليوم سياستها التصديرية هي « أن أكرر بالخارج ما يمكن تكريره لأحصل على أسعار المنتجات » واليوم نعرف ما هي أسعار المنتجات .

أذكر في هذا المجال موقفاً حدث لي مع أحد الوزراء خلال اجتماع جنيف عندما طرحنا حلاً للبيع بمقدار ٣٤ دولار فقال لي هذا الوزير « أنا لا أقبل هذا الحل كأنه مفروض » فطلبت منه أن اطرح عليه سؤالاً وقلت له « انني قبل ان آتي الى هذه الغرفة قابلت صحفياً أمريكياً من أولئك المدسوسين علينا وقد سألني هذا الصحفي هل زميلك لا يريد رفع الأسعار ؟ أم لا يريد تخفيضها ؟ فقلت له ان زميلي لا يريد تخفيضها ، فقال لي ان الحقائق هي الآتية : لقد اشترت بالكويت من هذا الوزير زميلك الـ Gas Oil بمقدار ٣٤ دولار وقد وقع العقد الأسبوع الماضي فإذا كان الـ Gas Oil يباع بهذا المقدار فكم يباع الـ Fuel Oil ؟ ان زميلك يبيع بالمتوسط بمقدار ٣٢ دولار وهذا ضد رفع الأسعار وليس ضد تخفيضها » . ثم طلبت من هذا الوزير ان يعطيني حقائق حتى أستطيع الرد على الصحفي الأمريكي المدسوس علينا . وبالطبع لم يستطع أن يجيبني لأن الحقائق لم تكن معه . أن

المشكلة هي أننا وضعنا أنفسنا في موقع الدفاع وكأننا لا نملك مبررات لما نفعل ونسمح للآخرين بالتصرف كما يحلو لهم دون مجرد مساءلته . حتى ان البعض وصل الى التصريح للصحف الامريكية بأن لا تعامل الشركات الامريكية مثلما تعامل في بلاده وفي نفس الوقت يقف في الاذاعة العربية ويطالب بزيادة الانتاج ويطالب بتخفيض الانتاج ونعتبر موقفه بطوليا . ونركز على دولة من عندنا لمجرد ان لدينا شعورا هو ان الغير يرتكب ما يرتكب ونحن نتحمل المسؤولية . لا أننا نريد التصرف المثالي ونريد هذا التصرف المثالي من الجميع هذا هو في الحقيقة الرد على السؤال . أنني لا أعتقد ان السعودية هي سبب مشكلتنا الحالية ، أنني هنا اتكلم بصراحة ، أكثر من الصراحة المطلوبة من وزير ، يجب علينا ان نطلب المثالية حتى من يطالب بها ويتصرف بتصرفات غير مثالية .

لنرجع الى موضوع التعاون . ان التعاون وارد وموجود . ان هذه الدول متطابقة كلها والحمد لله فقد انعم الله علينا بنعمة واسعة من النفط يكفي لأجيال قادمة وان التنسيق وارد وحاصل حتى قبل مجلس التعاون ، ولكن ليس معنى التنسيق أن اتفق مع اخواني هنا او هناك مئة بالمئة ، وإنما ان لا أخلق مشاكل لمجرد تضخيم أي اختلاف في وجهات النظر .

بالنسبة لقضية العوائد ، فأني اقر أنه اذا لم نكن قادرين على استثمار عوائدنا فهذا نقص بأجهزتنا الاستثمارية ، فليس من الضروري ان تكون العوائد مستثمرة باستثمارات ورقية ولا ان تعطى الاستثمارات الورقية أقل من تقلبات العملة أو أقل من التضخم .

ان من يلاحظ ما يسمى بالاستثمارات الورقية خلال الاربع أو خمس سنوات الماضية يجد أنها تعطي عائدا ايجابيا ، حتى بعد الأخذ بمسألة تقلبات العملة ومسألة التضخم . نرجع الى قضية الضمان ، مما لا شك فيه ان أي انسان يجب الا يرمي نفسه في التهلكة . فعلى كل انسان توخي الحذر قدر المستطاع . أننا في الكويت وفي مجلس التعاون الخليجي نبذل جهدا كبيرا للاستثمار في العالم العربي . وليخبرنا الدكتور صايغ بمعوقات الاستثمار والتثمر في العالم العربي . قد يكون البديل أن ننتج قدرأ أقل من النفط لكن مهما انتجنا في وقت من الأوقات سيكون عندنا فائض والفائض من الأفضل استثماره بذكاء لكن اذا وصلنا الى مرحلة أن كل الاستثمارات الدولية ستلغى فسوف نصل الى الحد الذي لا يكون للتجارة الدولية أساس وفي هذه الحالة سنكون في مرحلة سيئة حيث لا يفيدنا وجود الاحتياطي الضخم ولا أي شيء غيره .

د. سعاد محمد الصباح :

ان المشكلة الاقتصادية الخطيرة هي ان عائدات النفط تزيد الى حد كبير عن مقدرة البلاد على الانفاق محليا (القدرة الاستيعابية) وهذا مفهوم يصعب

تحديده وقياسه ولكنه مرتبط تماما بقاعدة الاقتصاد الانتاجية ، فكلما اتسعت القاعدة الانتاجية زادت المقدرة على الاستيعاب ومن العوامل المقيدة للمقدرة الاستيعابية تلافي التوازن في عوامل الانتاج وقطاعاته . وفي طريقة المزج بين الاستثمارات والنقص في النظام المالي وعدم ملائمة استراتيجية التنمية . واختلاف التوازن في عوامل الانتاج يتمثل في وفرة رأس المال من جانب وقلسة الاراضي الزراعية والافتقار الى الايادي العاملة الماهرة ورجال الادارة من جانب آخر . ولقد ادى اختلال التوازن في عوامل الانتاج الى فرض الحدود على الاستثمار ، اما الاختلاف في التوازن بين قطاعات الانتاج فأنه يأخذ شكل تنمية في قطاع واحد اما الزراعة فهي منعومة ، والصناعة لا تسهم الا بنصيب بسيط في اجمالي الانتاج القومي . وسؤالي :

ما هو نوع الاقتصاد مستقبلا في دول الخليج ؟ هل سيعتمد اقتصادنا على أرصدتنا في الخارج حيث انه لا يوجد قطاع صناعي بديل للقطاع النفطي ؟

مبارك النوت :

انني لا ازال راغبا في المزيد حول قضية التعاون في مجال التسعير والانتاج بين دول مجلس التعاون . بخصوص الخلافات السابقة والتي ظهرت جلية في اجتماعات أبوظبي والدوحة فقد كانت الكويت وبعض الدول الاعضاء في جانب آخر . يبدو ان وضع الشيخ علي الخليفة السياسي والدبلوماسي يفترض عليه بعض المجاملات وبودنا لو اُضيف واوضح الشيخ الخليفة قضية التوازن . في رد الوزير على النفيسي قال ان تصرف السعودية اكثر موضوعية واتزاناً فيما يتعلق بسياسة الانتاج والتسعير ، بينما كانت السياسة النفطية في هذا الموقف مخالفة ، هل كان تصرفنا غير متزن وغير موضوعي ؟

د. صادق البسام :

ان التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون هي ايجاد سياسة نفطية كبيرة . وتتلخص في التالي . واعتقد ان أمام دول المجلس سياستين : سياسة قصيرة الاجل والاخرى طويلة الاجل . السياسة قصيرة الاجل يجب ان تخرجنا من المأزق الذي نحن فيه الآن . فان هناك أسعارا ، ومشاكل ، وانتاجا وغيره . والسياسة طويلة الاجل يجب ان تركز على الاستغلال الأمثل للثروة الوطنية وربطه بالتنمية الاقتصادية طويلة الاجل . كيف نصل الى هذا ؟

اولا : يجب ان يكون هناك نوع من الاتفاق والتنسيق على برنامج انتاجي معين واتفاق على سياسة سعرية .

ثانيا : يجب ان يكون هناك أيضا تبادل بالمعلومات بين الدول من ناحية اللوائح المحافظة على الثروة النفطية . كما ان هناك خبرات كثيرة متوفرة في دول لا توجد في دول أخرى .

اعتقد ان هذه وسيلة من الوسائل التي تمهد للتعاون . النقطة الثانية والرئيسية التي اعتقد ان فيها مجالا للتعاون هي ان كثيرا من الخلافات الحدودية بين الدول اعضاء مجلس التعاون تقوم ، بسبب وجود نطف على حدودها ليس فقط على اليابسة بل على الماء أيضا . هناك مشاكل في بعض الجزر بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول خليجية اخرى اعتقد ان من الواجب حلها واعتقد انه يجب أن يكون هناك نوع من تحسين البيئة وتقليل التلوث بين دول مجلس التعاون الخليجي لأن مناخنا واحد ومياهنا واحدة وهواءنا واحد ولا بد من وجود مسئولية اجتماعية بين الدول الخليجية في تنظيف الهواء والماء وعدم ترك المجال للجميع على مصراعيه كل يحقق ارباحا بقدر الامكان بدون ان يكون هناك اتجاه لتقليل الخسائر على المواطنين .

د. حميد القيسي :

لقد احسن الدكتور علي الكواري حين تطرق لبعض الاعمدة للسياسة البترولية . وهذه الاعمدة قد تبلورت على مرور العشرين سنة الاخيرة بدءا من مؤتمر البترول العربي سنة ١٩٥٩ المنعقد في الاسكندرية . وبماكاني ان اوجز هذه الاعمدة في أحد عشر عمودا واذكرها هنا . ان اى سياسة بترولية مشتركة سواء اكانت خليجية أو عربية ، آجلا أم عاجلا ، سوف تركز على الاعمدة التالية :

- ١ — السيطرة على الانتاج والأسعار .
- ٢ — اتباع وسائل الصيانة الحديثة وخاصة في الاماكن المشتركة .
- ٣ — سياسة تكرير أو تصفية مشتركة .
- ٤ — سياسة بتروكيماوية مشتركة .
- ٥ — التنسيق في النقل والغاز .
- ٦ — تنسيق في الحصول على أسواق بالمناطق المستملكة للبترول .
- ٧ — تنسيق الاستثمارات البترولية داخل الاقطار المعنية .
- ٨ — تنسيق الحصول على الخدمات .
- ٩ — تنسيق الاستغلال للفوائض المالية العربية .
- ١٠ — سياسة طاقة مشتركة .
- ١١ — تنسيق السياسة الخاصة بالتدريب والحصول على المهارات والكفاءات .

هذه أعمدة نمت على مر السنين ، وعندما أنبثقت منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول «الأوابك» اعتقدنا بأن هذه المنظمة سوف تبدأ بتحقيق هذه الاعمدة ، وقد سعت المنظمة بشكل جدي واخلاص لتحقيق هذه الاعمدة وهذه الاركان قدر الامكان ، رغم فشلها فيما يتعلق بتحقيق سياسة بترولية عربية مشتركة حول الانتاج والتسعر . وفي سياق الحديث اذكر انني اذ كنت احتفل

بمرور ١٣ سنة على تأسيس هذه المنظمة سنة ١٩٥٢ — خرج علينا بيان لوزراء البترول لدول مجلس التعاون الخليجي ، يقول هذا البيان بأننا سنقف موقفا واحدا في المحافل الدولية وخصصت بالذات منظمة الأوبك ومنظمة الاوابك ، وهنا رايت أنه بدلا من كتابة مقالة للاحتفال بعيد هذه المنظمة — وبالنسبة فان المنظمة لا تحتفل بعيد ميلادها على الرغم من جسامه مهماتها وأهميتها . رايت ان اكتب مقالة لتأبين هذه المنظمة لأن هذا اليوم بالنسبة لي كمتتبع لشئون البترول هو يوم موت المنظمة ، لذا اتساءل بتعجب كيف يقال « لماذا يتخوف اخوتنا العرب ان تكون سياسات المجلس البترولية سياسة انعزالية عن الاخوة العرب في ظل مثل هذا البيان ؟ لقد الحق البيان بعبارات تتعلق بتشجيع مشاريع بترولية مشتركة في كل من عمان والبحرين . . الخ بمعنى آخر تضمن البيان نظرة اخوية الى هذه الاقطار ونظرة صداقية الى الاقطار العربية الاخرى (اعتبرنا نحن العرب الآخرين من الدول الصديقة) . ورايت في منظاري ظهور منظمة جديدة بدلا من ان نسميها الاوابك فلنسميها الاوابك أو شيئا من هذا القبيل (منظمة الاقطار الخليجية المصدرة للبترول) . ومن هذا المنطلق اتساءل « الموقف الموحد في منظمة الاوبك بالذات موقف موحد ضد من يا ترى ؟ اذن هنا تتواجد قاعدة للتخوف .

رد الوزير علي الخليفة على تعقيب د . القيسي :

اولا انا لم اقل ان هناك تطابقا مئة بالمئة بين الاعضاء بخصوص كل الموضوعات المطروحة سواء الانتاج او التسعير داخل دول مجلس التعاون . ان هذا هدف نسعى اليه وهناك المبررات الموضوعية له ، كما انني لم اقل اننا قد وصلنا له . بالطبع هنالك اختلافات لكن هذه الاختلافات في الراى اقل حدة من الاختلافات في الراى التي تكون موجودة في مجموعة كبيرة واتمنى ان لا يتصور انه من السهل ان نتراجع عن مصالحنا في الأمد البعيد والقريب لمجرد مهاجمة من افراد لا يريدون النقاش على صورة موضوعية فاذا كان هناك من يريد النقاش على اساس موضوعي يقيم ما قامت به الدول الخليجية داخل الاوبك او داخل الاوابك فنحن مستعدون لكن ليس اذا كان النقاش بأن آخذ بيانا صحفيا واحمله اكثر مما يستطيع ان يتحمل ، وهو عندما قلنا ان الهدف ان يكون هناك تنسيق وتوحيد في المواقف . في الحقيقة اذا ذكرنا المنظمة التي تفضل بذكرها الدكتور ؛ فاننسي استطيع ان اؤكد ان تصرف الأربع أو خمس الدول الاعضاء في مجلس التعاون والاوابك كان مثاليا . ونجد ان تصرف هذه الدول كان نحو تشجيع المنظمة وهذه الصبغة لا يمكننا اعطاؤها لتصرفات بعض الاعضاء خارج الاوبك . ولا اريد ان اذكر بما حصل في ابوظبي لنعرف من يريد ان يحطم هذه المنظمة . اننا دائما وتكرارا نؤكد اننا نريد هذه المنظمة وتصرفنا يؤكد هذا . ان دول الخليج اعضاء مجلس التعاون هي اكثر من يريد ان يستثمر . وهذه الدول لا ترغب في الانفلاق والنظرة الداخلية .

ان تاريخ دول المجلس ومستقبل تصرفها سوف يثبت عكس التخوفات ،
 انها اذا كان هناك تأييد لاي من المنظمات العربية فاستطيع ان اؤكد انه لن
 يكون بسبب تصرفات الدول اعضاء مجلس التعاون ، قد يكون السبب تصرفات
 غيرهم انني لا اعلم . انها دول المجلس كان تصرفها في هذه المنظمة وسيبقى
 مثاليا . وحين ترون اننا خفضنا من الاستثمارات العربية فلكم الحق في انتقاد هذا
 التصرف . انها مجرد القول بأنه سيكتب تأييد لهذه المنظمة لاننا عملنا مجلس
 التعاون فان هذا نابع في اعتقادي من التصور بأن اى شيء يعمل مجلس التعاون
 الخليجي خطأ . اننا كأفراد من هذا الشعب لا نقبل ان يقال على تصرفاتنا بأنها
 موضع شك . لماذا تكون تصرفاتنا موضع شك في حين انه عندما تجتمع جماعة
 أخرى لا تكون موضع شك ؟ هذا هو السؤال الذي احب طرحه . اننا لم اقل بأنه
 لا توجد خلافات ، بل ان الخلافات موجودة . وهذا شيء طبيعي وصحي . ان
 هذه الخلافات اذا اخذت بمعيار موضوعي فأنها تبقى اقل من الخلافات الموجودة
 مع مجاميع أخرى وقد قلت ان تصرفنا كدول خليجية داخل الاوبك وداخل كل
 المنظمات في سبيل الاستثمار في العالم العربي وحتى خارج هذه المنظمات هو
 اكبر . لا عيب في ان نعمل مشاريع مشتركة كل الدول العربية تعمل مشاريع منفردة
 فما العيب من عمل مشاريع مشتركة ان العيب كان سيكون لو قللنا استثمارنا في
 الدول العربية المختلفة . هذا هو المقياس الذي تستطيع ان تكتب على اساسه
 التأييد . عندما تجد ان مساهمتنا في مشاريع الاوبك حوالي ٨٠٪ في اكثر المشاريع
 في حين ان مشاركة الآخرين اسمية . فعلى من تطرح السؤال ؟ تطرحه على من
 ساهم بما يقارب ٨٠٪ ام على من ساهم بـ ٢٠٪ ؟ ان تصرفاتنا كلها مطروحة
 للنقاش لكن باستعمال معايير موضوعية فلدينا الثقة بأنفسنا لنذامع عن مواقفنا
 كدول خليجية .

د. خميس عبد المجيد :

انني اوافق الاستاذ صايغ في تحليله لموضوع التعاون بين دول المجلس
 بالنسبة للسياسة النفطية الرشيدة ، وهذا لا يتعارض مع ما تكلم عنه الوزير في
 تحليله للسياسة النفطية للكويت والدول الخليجية وهو انه يجب علينا ان نحاول
 التنسيق بين السياسة النفطية والسياسة المالية ولعل الظروف أو السبل الافضل
 — في نظري — للحفاظ على مصالح هذه الدول ، — لو اتاحت — هي ان نبدا
 بتقدير حاجتنا المالية لمتطلبات ومستلزمات الاقتصاد الوطني لهذه الدول
 والتزاماتها بالنسبة للدول العربية والدول الأخرى . ومنها نأتي لتقدير معدل
 انتاج وسعر يحقق لنا هذا العائد طبعاً بالتنسيق مع الدول الأخرى . وكذلك لا
 نستطيع ان ننزل عن هاتين السياستين — السياسة الاستثمارية-لاحتياطي هذه
 الدول . والسؤال هل هناك تفكير لتكوين مجلس اقتصادي أعلى لهذه الدول
 يبحث هذه الظروف السياسة النفطية والسياسة المالية والسياسة الاستثمارية
 بصورة مترابطة عضويًا وإضافة الى ذلك السياسة النقدية ؟

رد وزير النفط الكويتي على تعقيب د. خميس :

اننا نشاركك الامل العريضة التي تطرحها ولكن قد نكون نحن في مرحلة بناء الاساسات الآن قبل بناء الصرح الكامل . وانني اقر واكرر بأن بناء هذا الصرح الذي تفضلت بذكره سيكون في مصلحة باقي الدول العربية بقدر ما هو في مصلحة دول المجموعة .

جميل القروي :

بودي ان اطرح بعض الموضوعات التي تولد بعض الاستفسارات في اذهان المواطنين مستمدين من التحليل العلمي والاقتصادي للامور اساسا لانطلاقنا للوصول الى قناعة قد تتأكد وقد لا تتأكد .

الحقيقة سأقسم كلامي الى مرحلة ما قبل التخمّة ومرحلة ما بعد التخمّة . يلاحظ انه في مرحلة ما قبل التخمّة كان معدل الانتاج الموجود في المنطقة متفسيرا تابعا للاستهلاك العالمي وليس فقط ذلك ، أن معدل الانتاج يشمل معدل لغرض الاستهلاك ولغرض التخزين ، وكانت الاسعار — والى حد ما — في مرحلة ما قبل التخمّة — تتسم بنوع من استقلالية في تحديدها وتتسم باستقلالية أكبر من التبعية التي يتسم بها معدل الانتاج . وقد استمر معدل الانتاج فيما بعد التخمّة الى متغير لا زال تابعا لكن الاسعار تغيرت من متغير مستقل الى متغير تابع . والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ، هل هذا الوضع مقبول أم غير مقبول ؟ هل يكون مفروضا علينا في وجود معدل الانتاج ان نوصل الانتاج الى ١٥ مليون برميل أو ١٦ مليون برميل ؟ ان هذا الرقم لم يكن يطرح سنة ١٩٧٦ أو سنة ١٩٧٧ ولقد كان محض خيال أن يفكر المرء في هذا الرقم . كان المقولات على اساس ان الاستهلاك العالمي هو الذي يحدد المعدل في ذلك الوقت بحدود ٣٠ — ٣٢ مليون ، نحن الآن في وضع لا يكون لنا فيه الكلام الاخير في اسعارنا ولا نحن بقادرين على زيادة الانتاج . لذلك فان المطلوب من المسؤولين ان يبتوا في هذا الوضع هل هو صحيح أم غير صحيح .

لقد قلت يا سيادة الوزير « اساس معين » . ان الدول النفطية في الخليج ترتب معدل انتاجها حسب حجم الاحتياطات الموجودة عندها بمعنى ان بلدا عندها احتياطات كبيرة بالتالي قد تختار معدل الانتاج الذي يتناسب مع احتياطاتها . والحقيقة ان هذا المبدأ خطير جدا . لماذا ؟ لأنني — كدولة — اذا كنت املك احتياطات كبيرة فلن أرغب في ارتفاع سعر النفط بشكل عال لان ارتفاعها ضد مصلحتي ومن شأنه ان يولد انتاج الطاقة البديلة وكنتييجة لذلك فان مصلحتي أن تكون الاسعار منخفضة . كيف نعالج هذا الموضوع مع وجود ضغوط من دول أخرى ذات احتياطات بسيطة تريد استغلال الطلب لتستفيد من مستويات الاسعار العالمية ؟ وهنا سوف يكون تناقض في المصالح في دول تملك احتياطات كبيرة ومصلحتها ان يكون هناك ديمومة وطلب متواصل على هذا النفط وبأسعار

مقبولة ، وبين دول لديها احتياطات بسيطة وتريد أن تستفيد من هذا الوضع بأسعار عالية .

إذا هناك تناقض في المصالح في هذا الوضع . واذن انا كدولة لـدي احتياطات كبيرة فان من مصلحتي ان أزيد الانتاج بشكل كبير بحيث أن افرض السعر الذي يتناسب معي . ولذا فان هذا قد يكون بالنسبة لدول معينة مأزقا وقد يكون لدول أخرى متناسبا مع مصلحتها . لذلك فأنتي أتمنى ان تستمر المثالية داخل منظمة الاوبك ولكني لا اعرف لهذه المثالية ان تستمر في مثل هذا النوع من التناقض في المصالح .

القضية الأخرى التي أود طرحها هي قضية الاختلاف « أي اننا حاولنا اقناعهم بتخفيض الأسعار فلم يقتنعوا فكانت العملية كعقوبة لهم لعدم اقتناعهم ، لذلك رفعنا الأسعار . ولو ان شخصا يبيع بمقدار ٤٠ دولارا فان لي الحق ان ابيع بمقدار ٣٠ دولارا . وطبيعي ان لا يتجه الناس الى الذي يبيع بمقدار ٤٠ دولارا . ان معدل الانتاج ليس له علاقة في الموضوع لكن ادخال واقحام معدل الانتاج في هذا الموضوع — في اعتقادي فيه خدمة لاغراض ثانية والتي تتمثل في الهدف من تخفيض معدلات الأسعار وديمومة الطلب للدول التي ترغب في ديمومة على الطلب على انتاجها وعدم جعل الفحم ينافسها على هذا المورد .

جاسم السعدون :

لدي تعليقان اود طرحهما الاول يتعلق بالقياس الموضوعي لمثالية التصرف — وهذا موجه لسعادة الوزير — ان اردنا أن نقيس المثالية بشكل موضوعي فكيف يستوى ذلك والسعودية تنتج ٤٠٪ من اجمالي الحد الأعلى للانتاج المقرر ١٧ مليون بينما تعداد سكانها لا يزيد على ٤٪ من اجمالي تعداد سكان منظمة الاوبك في حين نطالب اندونيسيا بتخفيض انتاجها من ١٦ مليون الى ٣٠٠ مليون وعدد سكانها يبلغ حوالي ١٥٠ مليون نسمة . اعتقد ان هذه قنبلة قد تنفجر وتؤثر على وضع الاوبك .

التعليق الثاني موجه للدكتور يوسف صايغ حول تعليق جانبي له ، حيث يطالب بالشمولية عند اصدار حكم معين ويبدو ان الشمولية قد خانتها عندما قال بأنه سعيد لارتفاع أسعار المنتجات في الكويت . انني ايضا سعيد لكن مسعدي مشروطة بشرطين الأول ان يتحمل اعباء هذه الزيادة كل فئات المجتمع بشكل موزع وعادل وانت تعرف ان في الكويت طبقة تكاد تكون فقيرة ، وهذا مقياس نسبي ، تتمتع بدخل ثابت ومنتظم وای زيادة في أسعار المحروقات يؤثر بشكل نسبي بدخلها بعد ان عودناها على هذا النمط الاستهلاكي الخاطئ نتيجة لغياب السياسات الاقتصادية ، وهذا التأثير في الدخول أكبر من تأثير الدخول على بعض الطبقات في هذا المجتمع والتي قد تؤدي نفس الكم من الانتاج لكنها تتحمل اعباء أقل .

النقطة الثانية هي انني سعيد لو كان هناك بالفعل سياسة بناء لكي تتحلل اعباءها . ففي الكويت وكل دول مجلس التعاون لا يوجد هناك سياسة اقتصادية . ان السياسة الاقتصادية عبارة عن مجموعة اهداف نحاول تحقيقها من خلال ادوات ونحن لا نملك هذه الاهداف . اقصد ان الاهداف غير موجودة ، أما الادوات فما هو موجود منها سياسة اتفاق عام في حين تنفيى السياسة الضريبية المخطط لها وتنفيى السياسة النقدية أيضا وبالتالي لا نملك الادوات لتحقيق سياسة اقتصادية ان وجدت ، فما بالك والسياسة الاقتصادية غير موجودة (لا الاهداف موجودة ولا الادوات) . بالنسبة للاخ الكواري فانني اتفق معه فيما قاله من توجه عام ..

د . جورج طعمة :

ان جميع المدارس الفكرية والاقتصادية — لا ريب انها مثله افضل تمثيل في السادة المحاضرين والمشاركين ولا ريب انها مثله ايضا في هذا الجمهور الذي احتشد في هذا المكان كي يستمع امورا واحكاما على السياسة النفطية .

لكن هناك انسانا غير مجسد في هذا المجتمع الذي يستطيع ان يعالج الامور بمعادلات علمية واشكالا رياضية . هذا الانسان هو الانسان العالمي العربي — رجل الشارع — ومنه الملايين ، صامت لا يستطيع ان يتكلم . لقد خرجت نتيجة من هذه الندوة بأنه لا توجد هناك سياسة نفطية مهما حاولنا قول العكس .

والسؤال اذن أين هي المصادقية العربية ؟ لا سيما اذا عدنا بذاكرتنا القريبة الى القرارات التي اتخذها وزراء النفط العرب في ١٩٧٤ في أعقاب حرب رمضان .

قالوا اننا لن نراجع عن الحظر النفطي الا اذا انسحبت اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة وخصوصا القدس الشريف .

محمد غباش :

في حديث الدكتور يوسف الصايغ حول ارتباطه بقضية ارتفاع أسعار المحروقات وايضا قيام الدكتور علي الكواري بالتثنية في سياسة ترشيد الاستهلاك عبر ضبط الاسعار انني اجد ان هناك حلا افضل من الحل المقترح وهو في الحقيقة يتعرض للطبقات الفقيرة في المجتمع . هذا الحل هو ضبط ترشيد الاستهلاك بواسطة الكم وليس السعر . وازافة بعض السياسات الاخرى التي تدعم هذا الاتجاه مثلا منع استيراد السيارة الكبيرة (الشرهة) وتقنين كمية استهلاك الكهرباء للبيوت وما الى ذلك بحيث ان يشمل هذا جميع افراد المجتمع ولا يكون ملحقا للادى للطبقات الفقيرة في حين تكون الطبقات الغنية قادرة على الاخذ سواء بالسعر نفسه او بالضعف . الامر الثاني الذي اود طرحه هو ان وزير

النفط قد أدهشني في دفاعه الحار عن السياسة النفطية للمملكة السعودية فقد أغفل دورها في خلق المأزق السعودي الراهن نتيجة استمرارها لفترة طويلة باغراق الأسواق بكميات ضخمة ورغم انخفاض الطلب العالمي على النفط .

أحمد عبد العزيز :

حرصا على الديمقراطية في هذا البلد ، كصورة مشرقة لهذا البلد ، نعمل على تطويرها للأفضل ، أقدم اعتذاري الى استاذي وسيدي ووالدي الدكتور القيسي لأنه قد طرحت نقطة نظام بدون نظام للأسف . أكرر اعتذاري لمناظر حضاري في هذا البلد .

النقطة الأساسية التي اطرحها هي ان عنوان الندوة هو نحو سياسة بترولية خليجية مشتركة طبعاً في ظل التحرر الاقتصادي وليس في ظل التبعية التي تشدنا الى الأسفل وبشدة للأسف . الحقيقة ان عملية الوصول الى سياسة بترولية تخدم قضايا شعب المنطقة لا تنفصل عن عملية التنشئة السياسية التي تقوم بها أنظمة دول الخليج (دول مجلس التعاون) تجاه أفراد هذا البلد . وان عملية التنشئة السياسية في دول مجلس التعاون في دول الخليج عملية تسمخ الإنسان في هذه المنطقة وتشده الى درجة من التطلع البرجوازي . تمهية عن أي شكل من أشكال بناء وضع حضاري في هذه المنطقة . والواقع ان تخصيص جلسة واحدة للسياسة البترولية فيه حرمان من الوصول للحقيقة وفي تشويه للحقيقة .

لكنني أقول كما قال الحق عمن يريد تشويه الحقيقة « وان يروا سبيل الرشيد ولا يتخذوه سبيلاً وان يروا سبيل الفبي يتخذوه سبيلاً » . هذا لمن يعي القرآن أما من لا يعي القرآن فيجب أن يعرف تماماً أن بيغن لا بد أن يكون صهيونياً وصهيونياً فقط .

ختام الندوة : ولقد قام كل من د. يوسف الصايغ . ود. علي الكواري والشيخ علي الخليفة بالتعقيب النهائي على التساؤلات السابقة التي طرحت وذلك على النحو التالي :

د. يوسف الصايغ : هناك أربع تساؤلات تتصل بما قلته . اثنان منها من د. النفيسي والسيد أحمد عبد العزيز .

بالنسبة لقضية الإطار السياسي الذي ينبغي وضع السياسة النفطية ضمنه أود أن أورد أن الوقت لم يكن يسمح لأن يتناول المرء التوجهات السياسية العامة ثم أن يضع السياسة النفطية ضمن ذلك الإطار . الا أنني متحفظاً أثرت الى ما لا ينبغي أن تكون عليه السياسة النفطية وهنا أثرت الى عدة أمور تقع في إطار السياسة العامة مثلاً ان لا تكون عملية الوضع السياسي الخليجي خروجاً عن الوضع السياسي العام . وان لا يكون هروباً من الانتماء للعالم الثالث . وهذه

سياسة عامة . ايضا . وارجو ان يكون الاخ احمد عبد العزيز قد فهم انني في وضمي لنظام توازن عام لسياسة نفطية انه نظام يرمي الى استمرار التبعية ، لكن المقصود العام الذي طرحته كان يرمي الى تحريرنا من التبعية لاننا حين نضع سياسة نفطية مستقلة فلا بد ان تنبثق من مصالحنا وحقوقنا وحاجاتنا . فيما قال السيد جاسم السعدون فأنا اوافقه الرأي . في سنة ١٩٦٤ كنت مستشارا لمجلس التخطيط في الكويت وطرحت وجوب وضع سياسة ضريبية على الدخل تصاعدية في ذلك الحين . وبالمطبع انهارت شعبيتي في ذلك الوقت لكن الحق ان رئيس مجلس التخطيط في حينها هنائي على موقفي . وبالنسبة لما طرحه الدكتور جورج طعمة حول النفط وقضية فلسطين فان موضوع النفط وقضية فلسطين واسع ولن ندخل فيه الا لاقول باختصار اننا اذا احببنا ان نتقصى مقدرة قطاع النفط على خدمة قضية فلسطين فينبغي علينا ان نحدد ما نرغبه من النفط أولا . هل نحن نتكلم عن رقعة مستقلة تقوم عليها دولة فلسطينية تقرب من حدود التقسيم ام نحن نتكلم عن التحرير ؟ ثانيا طل نحن نتكلم عن المدى القصير اى ما هو دون السنتين او المتوسط من سنتين الى خمس سنوات او في المدى الطويل ؟ لدي هنا كراس صغير نشرته مؤسسة الدراسات الفلسطينية موضوعه النفط العربي وقضية فلسطين أنني اعتقد اننا عاجزون ان نستخدم النفط لان السياسات العربية بالمعنى السياسي سيئة بهذا الموضوع ، بحيث أنها وضعت في يد الخصم الاول للقضية العربية وهي امريكا سلاحا معاكسا من خلال تبعيةنا باستيراد الغذاء والتكنولوجيا والسلاح وايداع الاموال وبالتأكيد فاننا من اليوم والى سنتين لا نستطيع ان نلوي الذراع العربي لانه يستطيع ان يلوي ذراعنا بالمقابل بما يؤلم . ولكننا نستطيع ان نصحح الوضع تصحيحا حسنا في الفترة المتوسطة بأخذ عدد من الاحتياطات وهي ستة تؤدي الى (١) تنويع مصادر التكنولوجيا (٢) تنويع موقع اموالنا في الخارج (٣) تكديس الغذاء في صوامع مختارة عن عمد لكي تعطينا المنة على الاقل لسنة وما الى ذلك . أما في المدى الطويل فيستطيع النفط ان يلعب دورا أساسيا في التحرير ليس فقط بما هو بالشكل البديهي الذي هو التسليح وبناء الجيوش العسكرية العربية ولكن بما هو اهم وهو بناء قدرة الانسان العربي في التنمية وفي صيانة هذه التنمية وتمكيننا من ان نخوض حربا عصرية طويلة بنجاح . كيف نستخدم النفط ؟ ان هذا يتوقف على امرين :

السياسات الرسمية وعلى المواطن العربي اذا كان مستعدا للنضال من اجل تغيير هذه السياسات العربية .

د. علي الكواري :

طالما نحن نناقش الاسعار او الانتاج فان هناك دائما الاجتهادات وكل اجتهاد له ما يبرره . وفي اعتقادي ان اول قضية يجب مناقشتها هي الجدوى من

الانتاج لأن هذه هي مصلحتنا الرئيسية وهذا ما نحرص عليه . والنفط ان انتجناه في معدل قليل أو كثير فأما أن يكون له بدائل أو سينتهي . ان المشكلة الرئيسية هي بدائل الدخل وبدائل العمالة في المدى الطويل وبالتالي فلينتقل تفكيرنا أساسا من ربط النفط بقدرتنا الاستيعابية المنتجة من الأساس مع العمل المجد والمتسارع في تطوير وتوسيع هذه الطاقة المنتجة . لأن تخفيض الانتاج ليس هو الحل ، انها هو حل جزئي الى أن تصبح لنا طاقة مستوعبة اكبر مما هي . في الرد على السؤال ، هل يوجد حقيقة سياسة نفطية في الخليج ؟ أجيب نعم السياسة موجودة لكنها غير مكتوبة وهي سياسة مرنة ، وهي قرار يتخذه صاحب القرار . انها موجودة وان لم تعلن . هل هي ذات توجه تنموي ؟ أنا غير متأكد في الحقيقة حيث ان آثارها السلبية قد تكون اكبر من آثارها الايجابية .

الشيخ علي الخليفة :

لقد كان طرحي لموضوع الانتاج وتأثيره على الأسعار والعكس يتسم بالحدة وعن قصد ، ليس سبب الحدة ما قاله المنسق نتيجة لترسبات برلمانية فلقصدت إثارة النقاش بحيث لا يكون حديثنا مجرد مجاملات وانما طرح الأفكار حتى بصورة مبالغه بأمل أن ينتج عنها ردود فعل ومن ثم يحدث النقاش والسبب الثاني للحدة هو سماعي لبعض التعليقات الأخيرة خلال الجلسة التي سبقت هذه الجلسة وكان هناك تشككا ضخما بقدرتنا كخليجيين وكأن الثروة التي من الله بها علينا جعلتنا وكان عندنا شعورا بالنقص وهذا ما لا أتمناه وبالطبع فان الانسان العاقل دائما يبتعد عما يحطم مستقبله من اسراف او غيره . لقد طرح الأخ جاسم السعدون نقطة اسعار المحروقات المحلية وفي الحقيقة اذا تركنا العموميات ودخلنا في تأثيرها على الدخل الفردي فائنا نجده طفيفا خاصة تلك الطبقات الفقيرة التي لا يتوقع أحد ان يكون عندها عدد ضخم من السيارات . ان السعر الذي أعلنه يبقى رخيصا جدا ، بأي مقياس موضوعي . ان السعر السابق قليل جدا الى درجة عدم المعقولية فالكرومين كان يباع بـ ٦ فلوس (كلفة توزيعه بدون كلفة تكريره ... الخ) .

ارتفاع البنزين اليوم الى ٤٠ فلس لن يرفع التكلفة . ان السيارة اذا ملئت مرة واحدة في الاسبوع ليس عملية كبيرة . وديناران أو ثلاثة دنانير تبقى جزءا من دخل الفرد مهما قيل عن انخفاض الدخول الفردية . ونتمنى اننا دائما نسير نحو الأفضل لكن عدم الاكتمال لا يعني اننا لا نأخذ أي خطوات لتحقيق الهدف الذي نريده وقد نتبع — مستقبلا — سياسة اقتصادية أكثر ترشيدا سواء في مجال المحروقات أو في مجال الكهرباء أو في مجال الخدمات . الخ . وهناك تعليق بسيط على ما تفضل به الدكتور جورج طعمة بالنسبة للمواطن الذي لا يستطيع ايصال صوته . انني أتعجب أن يكون هناك مواطن في الكويت لا يستطيع ايصال صوته فالباب مفتوح على مصراعيه للجميع فاذا كان للبعض البلاغة في طرح

السؤال كما طرحه الدكتور طعمة فانا متأكد بأنه سيكون عضوا فعالا في هذه الندوة . بالنسبة لما أعلن في سنة ١٩٧٣ من وزراء البترول فالحقيقة ان الدول العربية الاعضاء في الاوابك والتي اتخذت القرار كانت تريد المخي فيه السي النهاية وهذه حقيقة للتعريف . لكن بعض الدول المواجهة — على الأقل — رأت ان من مصلحتها — للحل في ذلك الوقت بداية سنة ١٩٧٤ ان توقف عملية المقاطعة والتخفيض المستمر في الانتاج الذي أعلنه . واستطيع ان أذكر اننا كلنا في دول الخليج حاولنا قدر الامكان ان نستمر في العملية لكننا لا نستطيع ان نخرج عن الاجماع العربي او تحديد السياسة العربية بمفردها . في النهاية اود ان أقول ان الاختلاف في الرأي جيد وصحي . ولم يكن القصد فيما طرحته هو أن أقول ان هذه وجهة النظر الرسمية ولا الشخصية . لكنه من الجيد أيضا ان نبتدىء النقاش بحيث لا يكون مبني على نظريات بعيدة التطبيق عن منطقتنا ولا يكون مبني على نظريات تفترض المثالية في غيرها وعدم المثالية فينا . جيد ان نسعى الى المثالية انما يجب أن ننظر الى الواقع بصورة عامة ونتصرف ونقيس ما حققناه على هذا الاساس . فما حققناه في دول الخليج اليوم كثير . ان نسبة التعليم وارتفاع القدرة على وجود حوار ناضج كلها مؤشرات تقدم . لا شك ان هناك مؤشرات تأخر ، لكن بالحوار يمكن القضاء عليها دون ان نقضي على أنفسنا بالنقد . وحول قضية مثالية الانتاج ، وحدود الانتاج فان بالامكان الاجابة بسهولة على هذه القضية فكل دولة تخفض بنفس النسبة بقدر ما يكون مطلوبا دائما . اننا نتساوى في تحمل المسؤوليات . انما في نفس الوقت يجب أن تشارك الدول الفقيرة التي حباها الله باحتياطي صغير في الدفاع عن الاسعار الذي فيه فائدتها والمشكلة لا تأتي مع الاسف من دولة فقيرة مثل اندونيسيا بل من غيرها .

انني أعذر عن عدم الاجابة على الاخت الدكتورة سعاد لسبب بسيط هو انني اعتقد أن النمو عملية طويلة المدى ولا يستطيع ان أقدم اليوم بدائل لما يمكن أن نكون فيه في الخليج بعد ١٠٠ سنة أو ١٥٠ سنة . ان النمو حاصل في الخليج والمهم أن نبعد الاشياء السلبية عن الخليج وتكوين مصدر للدخل خلال ١٠٠ سنة . وانني لا استطيع أن احدهه فهو شيء غير قابل للتحديد . قد يكون جزء من دخلنا ناتجا عن الاستثمار وهذا ليس عيبا . ان انجلترا الى اليوم جزء من دخلها معتمد على الاستثمار وان جزءا من دخلنا يعتمد على الاستثمار والجزء الآخر يعتمد على النفط والجزء الثالث يعتمد على الاقتصاد . وهذه الأنشطة تنمو مع الزمن ولفترة طويلة وانا لا أرى عيبا في أن نفتتح كوبونات في نهاية السنة ونحصل على مردودها أو أن يكون عندنا استثمار في الخارج لأن هذا يشكل جزءا من دخلنا القومي مثل انجلترا والولايات المتحدة أو غيرها من البلدان الصناعية .